Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 225-249
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.13

Tikrit Journal of Administrative And Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
PISSN: 1813-1719
EISSN: 1813-1813

Problems and challenges facing agriculture in Iraq

Researcher: Heba Adel Z. Al-Sabbagh
College of Administration and Economics
Tikrit University
heba.ec83 @gmail.com

Prof. Dr. Sabah F.Mahmoud
College of Administration and Economics
Tikrit University
Sabah.fehan@tu.edu.iq

Abstract:

The study dealt with a very important vital, strategic and economic topic, which is the study of the problems and challenges facing the agricultural sector in Iraq, which is one of the most important economic sectors in most countries' economies, not only Iraq. The challenges and economic crises facing this sector, and the importance of the research comes from studying the problems and obstacles facing the agricultural sector and trying to raise the contribution of this sector in the economic field. Its priorities negatively affect the achievement of sustainable development in Iraq. The study gave important results that are consistent with the economic and agricultural reality in Iraq through the following:

1. The problem of (water resources) has occupied the top of the list of problems facing this sector. A number of external and internal factors have combined to exacerbate this problem.
2. The negative impact of economic openness on the development of the agricultural sector.
3. The small amount of investment allocations for the agricultural sector, as these allocations did not exceed (1.7%) of the general budget.
4. The problem of desertification, salinity, mismanagement, low level of technology, environmental pollution, low level of productivity, and damage to agricultural pests, the problem of dumping, the low percentage of government support, and the insufficiency of local and local animal production are among the most prominent problems and obstacles that appeared in this study in the agricultural sector in Iraq.

Keywords: The agricultural sector, Agriculture Challenges, Agriculture problems.

الإشكالات والتحديات التي تواجه الزراعة في العراق

الباحثة: هبه عادل زكريا الصباغ
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

أ. د. صباح فيحان محمود
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

المستخلص

تناولت الدراسة موضوعاً حيوياً واستراتيجياً واقتصادياً مهماً وهو دراسة الإشكالات والتحديات التي تواجه القطاع الزراعي في العراق والذي يعد من القطاعات الاقتصادية الأساسية

المهمة في أغلب اقتصاديات الدول وليس العراق فقط. وما يواجه هذا القطاع من تحديات وأزمات اقتصادية، وتأتي أهمية البحث من دراسة المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي ومحاولة رفع مساهمة هذا القطاع في المجال الاقتصادي إذ انطلقت الدراسة من فرضية مفادها إن عدم معالجة المشاكل والمعوقات وإيجاد الحلول الجذرية الحقيقية التي تعاني منها الزراعة في العراق وضعف أولوياتها يؤثر سلباً على تحقيق التنمية المستدامة في العراق، وقد أعطت الدراسة نتائج مهمة مطابقة للواقع الاقتصادي والزراعي في العراق خلال ما يأتي:

1. احتلت مشكلة (الموارد المائية) في سلم الإشكالات التي تواجه هذا القطاع وقد تضافرت مجموعة من العوامل الخارجية والداخلية في تفاقم هذه المشكلة.
2. الأثر السلبي للانفتاح الاقتصادي على تطور القطاع الزراعي.
3. ضآلة التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي إذ لم تزيد هذه التخصيصات عن (1.7%) من الموازنة العامة.

تعد مشكلة التصحر والملوحة وسوء الإدارة وتدني المستوى التكنلوجي والتلوث البيئي وتدني مستوى الإنتاجية وأضرار الآفات الزراعية ومشكلة الإغراق وانخفاض نسبة الدعم الحكومي وعدم كفاية الإنتاج المحلي والحيواني المحلي من أبرز المشاكل والمعوقات التي ظهرت في هذه الدراسة في القطاع الزراعي في العراق.

الكلمات المفتاحية: القطاع الزراعي، تحديات الزراعة، مشاكل الزراعة.

المقدمة

يعد القطاع الزراعي أحد القطاعات الاقتصادية المهمة في العراق، لما للعراق من موارد أساسية للزراعة كمياه نهري دجلة والفرات وأراضي واسعة للزراعة، ويعد من القطاعات المهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك أهميتهِ في توفير الأمن الغذائي والمواد الأولية للصناعة، إذ ان للقطاع الزراعي دور متميز في عملية (التنويع الاقتصادي)، إذ يعد القطاع الزراعي الحجر الأساس للنمو الاقتصادي والتنمية والقضاء على الفقر في البلدان النامية، كما تعد الزراعة بمثابة المحرك الأساسي، للازدهار الاقتصادي الناجم عن زيادة الإنتاج الزراعي والنباتي والحيواني، ويؤدي القطاع الزراعي الى تحقيق المتطلبات الغذائية الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية من خلال تنمية هذا القطاع في الدول التي تتوافر فيها الموارد الطبيعية اللازمة للزراعة. إذ يعد القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات الاقتصادية التي تشكل الهيكل الاقتصادي لمعظم دول العالم سواء المتقدمة منها او النامية، إذ تظهر أهمية هذا القطاع في الدول المتقدمة من خلال الدور البارز الذي لعبه في النهوض باقتصاديات هذه الدول إذ يساهم هذا القطاع في تمويل عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية الصناعية بشكل خاص في معظم هذه الدول، وبالنسبة للدول النامية فإن لهذا القطاع دوره المميز والهام في مجالات (الإنتاج والتشغيل).

مشكلة البحث: يمتلك العراق معظم مقومات الزراعة والإنتاج الزراعي من الاراضي الصالحة للزراعة والمياه من نهري دجلة والفرات والايدي العاملة ورؤوس الأموال فضلاً عن الخبراء والمختصين بهذا الشأن إلا انه لازال يعاني من العديد من المشاكل والتحديات والأزمات فضلاً عن قصور الإنتاج الزراعي في تلبية حاجة الطلب المحلي من الغذاء نتيجة وجود مشاكل وتحديات حالت دون تحقيق تقدم والتطور في القطاع الزراعي مما جعله استهلاكي بدل من ان يكون انتاجي.

أهمية البحث: يهدف البحث الى تسليط الضوء على بعض مشاكل وتحديات الزراعة في العراق وضرورة إيجاد حلول للمشاكل والأزمات والتحديات التي تواجه القطاع الزراعي من أجل الوصول الى وضع حلول واستراتيجية واضحة المعالم لرفع مستوى مساهمة هذا القطاع في المجال الاقتصادي واستغلال الموارد المتوفرة استغلال أمثل.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها إن عدم معالجة وإيجاد حلول ناجعة لمواجهة المشكلات والتحديات والأزمات التي تواجه القطاع الزراعي في العراق وضعف الاهتمام بمراعاة أولوياتها يؤثر سلباً على تحقيق التنمية المستدامة في العراق.

أهداف البحث: يهدف البحث الى دراسة أهم التحديات والمشكلات التي تواجه القطاع الزراعي في العراق ليتسنى لنا تقديم عدد من المقترحات التي تهدف الى معالجة هذه التحديات والمشكلات في الاقتصاد العراقي والقطاع الزراعي.

منهجية البحث: يعتمد البحث على أسلوب التحليل الاقتصادي والمنهج الوصفي في تحديد أبعاد المشكلات والتحديات لكثير من مفاصل البحث.

هيكلية البحث: يتضمن البحث مبحثان رئيسية تناول فيها المبحث الأول واقع القطاع الزراعي في العراق بينما ركز المبحث الثاني على المشاكل والتحديات التي أدت الى ظهور الازمات في القطاع الزراعي.

المبحث الأول: واقع القطاع الزراعي في العراق

يواجه القطاع الزراعي في العراق الكثير من التحديات والمشكلات التي أدت إلى خلق أزمات زراعية كبيرة كان من أهمها (أزمة شحة المياه)، والانفتاح الاقتصادي، وانخفاض مستوى الإنتاج وعلى الرغم من المحاولات التي تقوم بها الدولة من اجل النهوض بواقع القطاع الزراعي إلا ان هذه المحاولات لم تعط نتائج جيدة على المدى الطويل، وذلك بسبب عدم وضع خطط علمية مدروسة لحل المشكلات التي تواجه القطاع الزراعي، ونظراً لما تسببه الازمات الزراعية من خسائر زراعية واقتصادية كبيرة إذ انها تفتقد للاستعداد المسبق للازمات وكذلك عدم إمكانية مواجهة الازمات اثناء حدوثها وتقليل خسائرها، لذلك فإن العبء الأكبر والجهد الرئيس لمواجهتها يقع على عاتق الدولة (حسين وهاشم، 2020: 234). إذ ان هذا القطاع من أحد واهم القطاعات الاقتصادية في العراق، إذ أن حوالي (32%) من السكان يعيشون في الريف او يعملون فيه بشكل مباشر او غير مباشر وهو القطاع الذي يعتمد عليه في تغطية جزء كبير من حاجة السكان إلى الغذاء والملبس ومن مهامه تقديم جزء مهم من حاجة الصناعات الزراعية من المواد الأولية كما يسهم وبشكل جيد في رفد الكثير من الصناعات بما تحتاجه من المواد الأولية التي ينتجها هذا القطاع. لم يتيح لهذا القطاع أية فرصة لتطوير وتحسين أدائهِ او خلق فرصة للاستثمار فيهِ بسبب السياسات الاقتصادية التي كانت السبب الرئيسي في تدهور هذا القطاع، فلم يحصل تطور واضح وبشكل ملفت للأنظار في العمليات الزراعية والصناعات الغذائية (البياتي، 2018: 42).

أولاً. واقع القطاع الزراعي: يعد القطاع الزراعي في مقدمة القطاعات الإنتاجية في اهميتهِ النسبية تجاه اجمالي النمو القومي في العديد من الدول النامية، ويعد الناتج الزراعي احدى الأدوات المعجلة في النمو الاقتصادي في المراحل المبكرة من التنمية الاقتصادية (النجفي، 1999: 7).

اذ تبلغ مساحة العراق الكلية (438446 ك^2)، تشكل مساحة الاراضي الصالحة للزراعة منها بحدود (48 مليون دونم) يقع منها (16 مليون دونم) في المنطقة الشمالية، و(32 مليون دونم)

يقع في المنطقتين الوسطى والجنوبية، علما أن الاراضي التي يمكن ان تستغل فعلاً عن تلك المساحة سواء في الشمال او الوسط او الجنوب تقدر في المنطقة الشمالية حوالي (13 مليون دونم)، وفي المنطقتين الوسطى والجنوبية تبلغ (27 مليون دونم) فقط، وبالرغم من إمكانية الاستغلال الفعلي لهذه المساحات الا ان المستغل فعلاً في المنطقة الشمالية هي بحدود (11 مليون دونم) فقط، اما المنطقتين الوسطى والجنوبية فتبلغ (12 مليون دونم)، ونظراً لاتباع الفلاح العراقي الأساليب غير المتطورة في عمليات الإنتاج الزراعي فان مجموع مساحات الاراضي المستغلة سنويا هي الأخرى تقل عن الأرقام السابقة بكثير إذ تتراوح في الوقت الحالي بين (11-13) مليون دونم أي بنسبة (22.9%-27%) من اجمالي الاراضي الصالحة للزراعة، فضلاً عن انتشار الاملاح في بعضها مما جعلها غير صالحة للزراعة كما ان هجرة الفلاح الى المدينة أدت الى تقليل المساحات المزروعة إذ توضح المساحات التي استعرضناها سواء كانت صالحة للزراعة او قابلة للاستغلال الزراعي ان هناك إمكانيات كبيرة تتيح للقطر العراقي التوسع في استغلال الاراضي الزراعية وتنفيذ شعار (الزراعة نفط دائم) وجعله حيز التطبيق الفعلي (العناد والسامرائي، 1989: 12).

كان العراق حتى أوائل الخمسينات من هذا القرن بلدا زراعيا اولاً ونفطيا ثانيا. ولكن الوضع انعكس بعد ذلك حين بدأت إيرادات النفط تتزايد بمعدلات معتدلة في اول الامر حتى السبعينات حين وضعت الدولة يدها على اهم مصادر الثروة والدخل فيه وهو (القطاع النفطي).

إذ يعد القطاع الزراعي من اهم القطاعات في الاقتصاد العراقي، بل يعده البعض القطاع الأول بالنظر لدوره كقاعدة أساسية للاقتصاد العراقي، ولأن هذا القطاع هو الذي يوفر الأغذية للسكان، وعليه يعيش قرابة (30%) من السكان وهم (سكان الريف)، وفيه يشتغل قرابة (20%) من القوى العاملة، وهو الذي يوفر المواد الأولية ذات الأصل (النباتي والحيواني للصناعات العراقية)، فضلاً مما يوفره من سلع للتصدير وينبغي ان لا يغيب عن تصورنا ان (النفط) ثروة ناضبة قد نفقدها في المستقبل، بينما سوف تبقى الزراعة رصيداً دائما لمعيشة اجيالنا المقبلة وتشغيلهم. ومن هنا يفترض الاهتمام بهذا القطاع ومعالجة مشاكلة وتنميته بالمستوى الذي يتوازن مع أهميته ودوره في تطور العراق اقتصاديا واجتماعيا (العبود، 2010: 1). إذ يعتبر (العراق) من الدول النامية فإن للقطاع الزراعي دوره المميز والهام في مجالات (الإنتاج والتشغيل) في معظم هذه الدول فضلاً عن هذه الدول تعاني من تزايد الفجوة بين معدلات (الطلب على الغذاء، ومعدلات انتاجه) نتيجة لمعدلات النمو السكاني المرتفعة، وازدياد القدرة الشرائية إزاء الطلب على الغذاء مما اجبرتها الى الاستيراد بكميات كبيرة، وفي العراق كانت ولا زالت هناك ضرورة ملحة لدور الدولة في تنمية وتطور هذا القطاع الحيوي بما يتناسب واهميته الاقتصادية بالنسبة للفرد ولعملية التنمية الاقتصادية (ماهر، 2017: 15).

ثانياً. واقع الإنتاج النباتي (علي، 2012: 11): يتسم الإنتاج الزراعي بانخفاض الإنتاجية في العراق ويعود السبب إلى انخفاض في استخدام البذور المحسنة، والمبيدات والمكننة الزراعية، فضلاً عن ارتفاع ملوحة التربة. إذ أن الإنتاج يأخذ بالتذبذب بسبب وجود مساحات كبيرة معتمدة على الامطار وخاصة في زراعة الحبوب. وفي المواسم التي يكون فيها سقوط الامطار بكميات كبيرة يؤدي الى زيادة الإنتاج ومنهُ زيادة انتاج الحبوب، وهنا سنتناول اهم المحاصيل الزراعية النباتية:

1. **محاصيل الحبوب:** تعد محاصيل الحبوب من اهم المحاصيل الغذائية ولا سيما (القمح والشعير والرز والذرة الصفراء) التي يعتمد عليها الانسان والحيوان، فهي تأتي في مقدمة المنتجات النباتية من إذ أن مساهمتها في مكونات الغذاء اليومي، المتاح للاستهلاك اهتمت سياسة الإنتاج في القطر بزراعة محاصيل الحبوب في عقد التسعينات لمواجهة (حالة الحصار الاقتصادي) المفروض على القطر. وفيما يلي عرضاً لواقع الإنتاج لأهم المحاصيل الحبوب في العراق، كونها تمثل الأساس الذي يرتكز عليه الامن الغذائي للقطر:

أ. **محصول القمح:** يمثل محصول (القمح) المرتبة الأولى من بين محاصيل الحبوب إذ أن الإنتاج الكلي والمساحة المزروعة في العراق بلغ انتاجه في العراق حوالي (2974.14) مليون طن بنسبة (6%). اما الإنتاجية في العراق فقد بلغت (2821.81) كم2/طن، إذ يعد محصول (القمح) من اهم (المحاصيل الاستراتيجية) انتاجاً واستهلاكا واستيراداً، لأهميته الغذائية، كونهُ يعد الغذاء الرئيسي لأبناء الشعب المتمثل بمادة الخبز، ويرتبط بالاستهلاك البشري أكثر من غيرهِ من الحبوب كما تبرز أهميته بوصفهِ انموذجاً للحبوب الغذائية في قيمته الأساسية في تحقيق الغذاء الأكثر أهمية في القطر إذ استحوذ محصول (القمح) على (47%) من مجموع المساحة المزروعة. بمحاصيل الحبوب لعام (2010) (العجيلي، 2020: 38).

كما أن الزيادة في عدد السكان في العراق ستؤدي الى زيادات الدعم المقدم الى محصول (القمح) بسبب زيادة الطلب في الاستهلاك على هذا المحصول مما دفع الدولة الى تشجيع المنتجين لتحقيق زيادات في الإنتاج، وأن زيادة معدل التضخم أدت الى رفع مستويات الدعم بسبب معدلات التضخم المتزايدة التي تعمل على توزيع الدخل القومي بين الافراد بطريقة غير عادلة، ويقع هذا الضرر على أصحاب الدخول المحدودة (Noori &Al-Hiyali, 2019).

ب. **محصول الشعير:** يمثل الشعير المرتبة الثانية بعد (القمح) إذ أن الأهمية بين مجموعات محاصيل الحبوب، الذي يعد من الموارد الأساسية الغنية بالسعرات الحرارية والبروتين، كما يعد مادة علفية كغذاء تعتمد عليه الثروة الحيوانية والمتوسط العام للمساحة المزروعة لمحصول الشعير بلغت (3563.22) ألف دونم وتراوحت المساحة المزروعة (601) في عام (2018) ويعزى هذا الانخفاض في المساحة المزروعة لعام (2018) الى قلة الدعم والزيادة السكانية التي أدت الى الزحف العمراني، فضلاً عن عدم استقرار الوضع الأمني في بعض المناطق (العجيلي، 2020: 40).

ج. **محصول الرز:** يعد محصول (الرز) من المحاصيل الغذائية التي تنتمي الى فصيلة الحبوب، كما انهُ يعد من المحاصيل الصيفية التي تزرع في الاراضي المروية، فبينما يتركز الرز في المنطقة المروية، يحتاج الرز لزراعة ونموه كميات كبيرة من المياه، ولهذا تقتصر زراعتهِ على المناطق التي تتوفر فيها مياه الري إذ تؤثر الحصة المائية المتوفرة كميات كبيرة كافية تأثيراً على انتاج محصول الرز (الدبيسي، 2009: 153).

د. **محصول الذرة الصفراء:** يعد محصول الذرة الصفراء من محاصيل الحبوب المهمة في العراق إذ يزرع لأغراض متعددة لاحتوائه على قيمة غذائية عالية، فهو يستعمل غذاء للإنسان وكعلف للحيوان وبشكل خاص كعلف للدواجن فضلاً عن ادخال هذا المحصول في صناعات كثيرة منها صناعة الزيوت النباتية.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 225-249
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.13

الجدول (1) كمية انتاج محاصيل القمح والشعير والرز والذرة الصفراء في العراق للمدة (2004-2019)

السنوات	القمح (ألف طن)	الشعير (ألف طن)	الرز (ألف طن)	الذرة الصفراء (ألف طن)
2004	1832	805	250	415
2005	2228	754	308	401
2006	2286	919	363	399
2007	2202	748	392	384
2008	1254	403	248	287
2009	1700	501	173	238
2010	2748	113.7	155	266
2011	2808	820	235	481
2012	3062	832	361	617
2013	4178	100.3	451	831.3
2014	5055	127.8	401	289.3
2015	3009	330	109	182.3
2016	3504	499	181	259.5
2017	3302	303	308	185.3
2018	2657	191	427	633
2019	4343	151.8	600	473.2

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء في العراق للمدة (2004-2019).

ثالثاً. واقع الإنتاج الحيواني: يمتلك العراق ثروة حيوانية كبيرة مع قاعدة واسعة لتربيتها وتطويرها، وتشمل هذه الثروة الحيوانات الإنتاجية (البقر، الجاموس، الأغنام، الماعز، الإبل)، وكذلك تتضمن الحيوانات الداجنة (الدجاج والبط والوز)، وبعض الحيوانات البرية كالغزال، فضلاً عن الثروة السمكية (حسين، 2017: 57). وقد قدرت إنتاج اللحوم الحمراء عام 2009 نحو (152.2) الف طن، اما عام 2015 فقد ارتفع إنتاج اللحوم الحمراء إذ بلغت كمية الإنتاج نحو (169.2) الف طن، وارتفع إنتاج اللحوم الحمراء عام 2017 وبلغت كمية الإنتاج نحو (175.5) الف طن، وقدر الإنتاج المحلي من اللحوم الحمراء عام 2019 نحو(182.1) الف طن، اما لحوم الأسماك فقد بلغ إنتاجه عام 2008 نحو (48) الف طن، إذ أن انتاج لحوم الأسماك اتسم بعد عام 2014 بالانخفاض وبشكل متذبذب، وبلغ إنتاج لحوم الأسماك عام 2016 نحو (80) الف طن، وبلغ في عام 2018 نحو (65) الف طن وفي عام 2019 بلغ نحو (71) ألف طن، أما إنتاج لحوم الدواجن فقد بلغ في عام 2010 نحو (875.0) الف طن الدواجن.، وارتفع إجمالي إنتاج لحوم الدواجن عام 2014 حيث قدر نحو (154.1) الف طن، وقدر إجمالي إنتاج العراق عام 2018 نحو (109.4) وارتفع إجمالي إنتاج لحوم الدواجن في العراق عام 2019 نحو (148.2) ألف طن، وقد بلغت كمية الإنتاج من الحليب عام 2010 نحو (280.0) الف طن، اما عام 2013 قدر إنتاج

الحليب نحو (298.5) ألف طن وفي عام 2015 ارتفع إنتاج الحليب إلى نحو (315.8) ألف طن اما في عام 2017 ارتفع إنتاج الحليب إلى نحو (334.1) ألف طن وفي عام 2019 ارتفع إنتاج الحليب إلى نحو (381.3) ألف طن، اما إنتاج بيض المائدة عام 2013 قدر نحو (1149.5) مليون بيضة وفي عام 2015 انخفض إنتاج بيض المائدة إلى نحو (564.7) مليون بيضة اما في عام 2017 ارتفع إنتاج بيض المائدة إلى نحو (729.4) مليون بيضة، اما عام 2019 ارتفع كميات إنتاج بيض المائدة في العراق الى نحو (969.1) مليون بيضة كما مبين في الجدول (2).

الجدول (2): كمية انتاج اللحوم الحمراء ولحوم الأسماك ولحوم الدواجن والحليب والبيض في العراق للمدة (2004-2019)

السنوات	اللحوم الحمراء (ألف طن)	لحوم الاسماك (ألف طن)	لحوم الدواجن (ألف طن)	الحليب (ألف طن)	البيض (ألف بيضة)
2004	132	18.3	647	252.7	694.0
2005	134.1	35	943	257.1	1034.0
2006	136.3	57	112.4	262.1	932.0
2007	138.6	54.4	947	267.1	807.0
2008	149.7	48	848	272.4	915.0
2009	152.2	53	870	277.0	704.7
2010	154.5	53	875	280.0	705.7
2011	157.6	64	132.0	289.3	821.2
2012	160.4	67	171.0	294.1	619.1
2013	163.3	71	211.6	298.5	1149.5
2014	166.2	83	154.1	304.6	373.8
2015	169.2	77	105.6	315.8	564.7
2016	172.3	80	870	322.8	710.1
2017	175.5	69	961	334.1	729.4
2018	178.8	65	109.4	366.9	855.6
2019	182.1	71	148.2	381.3	969.1

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء في العراق للمدة (2004-2019).

المبحث الثاني: المشكلات والتحديات التي تواجه القطاع الزراعي في العراق

يواجه القطاع الزراعي في العراق الكثير من التحديات والمشكلات التي أدت الى خلق أزمات زراعية كبيرة كان من أبرزها (أزمة شحة المياه)، والانفتاح الاقتصادي، وانخفاض مستوى الإنتاج وعلى الرغم من المحاولات التي تقوم بها الدولة من اجل النهوض بواقع القطاع الزراعي إلا ان هذه المحاولات لم تعطي نتائج جيدة على المدى الطويل، وذلك بسبب عدم وضع خطط علمية مدروسة لحل المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي، ونظراً لما تسببه الازمات الزراعية من خسائر زراعية واقتصادية كبيرة إذ انها تفتقد للاستعداد المسبق للازمات وكذلك عدم إمكانية مواجهة الازمات اثناء حدوثها وتقليل خسائرها، لذلك فإن العبء الأكبر والجهد الرئيس لمواجهتها يقع على عاتق الدولة.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 225-249
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.13

أولاً. التحديات والمعوقات الذي يواجه القطاع الزراعي العراقي: إذ يواجه القطاع الزراعي العراقي جملة من التحديات والمعوقات يمكن اجمالها بما يأتي:

- تدني الإنتاجية الزراعية نتيجة عوامل متداخلة وغالباً ما تكون مشتركة ومن أهمها، تملح وتغدق الترب في المنطقتين الوسطى والجنوبية من العراق. هذا فضلاً عن اعتماد الطرق الزراعية التقليدية وضعف استخدام المستلزمات الإنتاجية الحديثة.
- تدني كافة العمليات الزراعية والمتمثلة (بتهيئة الأرض، واعتماد الدورة الزراعية، المكافحة الزراعية، واعتماد الزراعة العضوية والتكامل الزراعي-الصناعي).
- الحدود المفتوحة امام استيراد جميع المحاصيل الزراعية بأسعار تقل عن كلف انتاجها في العراق، وعدم قدرة الدولة على فرض (التعريفة الكمركية) بسبب عدم التزام حكومات المحافظات والاقليم بما يصدر من قرارات كحجب الاستيراد ولو فترة محدودة.
- استخدام المشاريع الاروائية كسلاح من قبل التنظيمات الإرهابية في إغراق بعض المناطق الزراعية كما حدث في مناطق أبو غريب في عام (2014) (الراوي، 2016: 5).
- التصحر وازدياد ظاهرة العواصف الترابية، وتراجع معدلات الامطار مما قلص الزراعة الديمية لا سيما في المناطق الوسطى.
- تراجع صناعة الأسمدة في العراق وارتفاع أسعار المستورد منها، الأمر الذي أثر على الكميات المتاحة من الأسمدة للمحاصيل الزراعية لا سيما محاصيل الحبوب.
- الوضع الأمني غي المستقر وسيطرة الإرهاب على مناطق واسعة من الاراضي الزراعية، لا سيما الديمية منها ضمن المحافظات التي وقعت تحت سطوة الإرهاب.

ثانياً. الموارد المائية: من المعروف ان العراق يعتمد بشكل أساسي على مصادر المياه التقليدية المتمثلة في (المياه السطحية لنهري دجلة والفرات وروافدها) وعلى مياه الامطار والمياه الجوفية، إذ تساهم نهري دجلة والفرات بإرواء مساحات واسعة من الاراضي الزراعية في الوسط والجنوب بشكل خاص تقدر ب (22) مليون دونم أي ما يعادل (80%) تقريباً من الاراضي الصالحة للزراعة، الا ان منابع النهرين المذكورين في أعلاه كما هو معروف في تركيا، وقد قامت كل من تركيا وسوريا بإنشاء سدود ومشاريع ري كبيرة على حساب الحصة المائية المخصصة للعراق بموجب اتفاقية (هلسنكي)، وتشير الأرقام الواردة في جدول (3) الى مقارنة واضحة للواردات المائية من نهري دجلة والفرات قبل أنشاء المشاريع التركية والسورية على النهرين المذكورين وبعدها، إذ انخفضت المياه الواردة الى العراق الى أقل من النصف بعد أنشاء هذه المشاريع والسدود كما كانت عليه قبل أنشائها (ماهر، 2017: 21).

الجدول (3): مقارنة واردات المياه ونوعيتها لنهري دجلة والفرات قبل وبعد أنشاء المشاريع التركية والسورية على النهرين

التفضيلات	نهر الفرات			
	الحدود السورية التركية		الحدود السورية العراقية	
	قبل التطوير	بعد التطوير	قبل التطوير	بعد التطوير
معدل الواردات المائية	30.377	14.2	27.4	8.45
نوعيه المياه (جزء بالمليون) والاملاح المذابة	250	500	457	1350-1250

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 225-249
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.13

نهر دجلة			
التفضيلات	الحدود العراقية التركية		
	قبل التطوير		بعد التطوير
معدل الواردات المائية	19.49		9.6
نوعيه المياه (جزء بالمليون)	250		تروي اقل مقارنة مع نهر الفرات

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، تقارير غير منشورة لعام (2004).

إن مورد (المياه) من الموارد التي تسعى للتنمية المستدامة للمحافظة عليها واستخدامها استخداما رشيدا، رغم أن العراق يتمتع بموارد مهمة من المياه متمثلة بنهري (دجلة والفرات) ووجود مسطحات مائية مهمة كالبحيرات والاهوار. إلا ان هذه الموارد اخذت تتراجع في مستوياتها المتجددة سنويا، مما أدى الى عدم حصول مناطق واسعة من الاراضي الزراعية على الحصص المائية المطلوبة للزراعة. هذا فضلاً عن التحديات التي تواجه مسالة المحافظة في جميع الاستخدامات الزراعية والصناعية والمنزلية، فضلاً عن ظاهرة (التلوث) الذي أصاب هذه المياه نتيجة لصرف مخلفات الصناعة والمياه الصحية الى الأنهار. وبالتالي أصبحت المحافظة على المياه من المسؤوليات المهمة التي يتطلب من المؤسسات الرسمية الاهتمام بذلك وتوعية المجتمع بأهمية المحافظة على المياه من الهدر والضياع. وتشير بيانات جدول (4) الى كميات المياه السطحية والجوفية المتجددة والمسحوبة منها خلال الفترة (2009-2014) إذ نجد ان الكميات الواصلة للعراق من مياه نهري دجلة والفرات قد تراجعت كثيراً عما كانت عليه العقود الماضية التي كانت في معدلات تتجاوز (70 مليار م^3) لتصل في معدلاتها الى نحو (50 مليار م^3) او اقل من ذلك إذ نجد ان الكمية الواردة خلال الموسم (2013-2014) الى نحو (37.3 مليار) بسبب انخفاض تصريف نهر دجلة، وهي نسبة انخفاض كبيرة بلغت نحو (33.4%) عن الموسم الذي سبقه الذي يبلغ نحو (56 مليار م^3). الامر الذي لم تغطي المياه الواردة الاحتياجات المطلوبة خلال الموسم المشار اليه التي تجاوزت (42 مليار م^3)، مؤديا ذلك النقص الى عجز بلغ (4.7 مليار م^3) تم تعويضه من الخزانات المائية (الراوي، 2016: 13).

الجدول (4) كميات المياه السطحية والجوفية والمسحوبة [1]منها خلال المدة (2009-2014)

السنة المائية	المياه السطحية الواردة (مليار م^3)	كميات المياه المسحوبة (مليار م^3)	المياه الواردة/ المياه المسحوبة*%	المياه الجوفية (مليار م^3)
2010-2009	1.50	4.40	6.80	7.0
2011-2010	6.47	7.40	5.85	0.4
2012-2011	1.49	0.45	6.91	4.0

[1]- المياه المسحوبة من مجاري المياه للاستخدام الزراعي او الصناعي او المنزلي وقد فقدت في التبخر او النتح واستخدمت في المنتجات والمحاصيل واستهلكها البشر او الثروة الحيوانية وانسكبت مباشرة الى البحر او الى مناطق التبخر (مستجمعات المياه) او انتزعت من موارد المياه العذبة (بوابة المصطلحات لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة)

السنة المائية	المياه السطحية الواردة (مليار م^3)	كميات المياه المسحوبة (مليار م^3)	المياه الواردة/ المياه المسحوبة*%	المياه الجوفية (مليار م^3)
2013-2012	0.56	9.44	80.2	0.4
2014-2013	37.3	5.42	114.2	0.4

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، 2015، 77.

* إذ كانت شحة حقيقية ومتفاقمة في الموارد المائية في القطاع الزراعي في العراق، وذلك بسبب قلة الإيرادات المائية من دول الجوار وتوقف قسم منها، ومشاكل انحسار كمياتها وتلوثها مع سوء استخدام المياه في الري وعدم استخدام الطرائق الحديثة في الري ومنه يمكن اعتبار التلوث البيئي أحد أنواع التلوث للمياه يعود الى الأسباب التالية: (البياتي، 2018: 45)

- ❖ الاملاح الناجمة عن قيام دول (المنبع) بغسل التربة من الاملاح والموارد الكيماوية العالقة في التربة نتيجة الأسمدة الكيماوية المستخدمة في الزراعة، فضلاً عن مياه البزل وتحويلها الى مجرى نهري دجلة والفرات.
- ❖ رمي مخلفات المدن من الصناعة والصحة من المياه الثقيلة والمواد الضارة في مجرى النهرين، وان العراق يساهم في تلوث مياه الأنهار، لأنه يقوم بالعمليات نفسها التي تقوم بها دول (المنبع).
- ❖ قيام دول الجوار (المنبع لأنهر العراق) ببناء العديد من الخزانات والسدود التي من شأنها ان تزيد من تركز الاملاح فيها بسبب عمليات (التبخر) الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة صيفاً.

تعد الموارد المائية المستخدمة في ارواء الاراضي الزراعية سلعة وسطية للإنتاج، وفق المنطق الاقتصادي لذا فأن الطلب عليها يعد طلباً مشتقاً تحددهُ قيمة المنتجات الزراعية، إذ تروى الاراضي الزراعية في العراق من نهري دجلة والفرات وشط العرب وتسهم في ارواء ما يقدر (5.5) مليون كم2 أي ما يعادل نسبة (50.2%) من مجموع الاراضي المستخدمة في الزراعة **(الراوي، 2007: 17)**. ان التوسع في النشاط الاقتصادي يتطلب توفير عوامل عديدة يأتي في مقدمتها الفائض المائي (المعروض المائي مطروح منهُ الاستخدام المائي الكلي) الذي يضمن التدفق المائي المستمر للأراضي الزراعية. جدول (5) يبين حجم الخزين المائي لنهري دجلة والفرات للمدة (2007-2009). إذ يتضح من بيانات جدول (12) ان حجم الخزين اخذ بالتراجع إذ بلغ عام (2007) (74.2 مليار م^3) تراجع بشكل ملحوظ في عام (2008) ليصل الى (57.1 مليار م^3) استقر في انخفاضه عند (51 مليار م^3). ان انخفاض الخزين الاستراتيجي لمياه العراق لا بد وان يؤثر بشكل مباشر في تراجع أداء القطاع الزراعي وفي ذات لا بد ان يكون لهذا الانخفاض في المخزون المائي جملة أسباب يمكن ابرازها بالآتي: (وزارة المالية، قسم السياسات الاقتصادية، 2012: 8)

1. عدم وجود رؤى واستراتيجية واضحة للمياه لدى دول المنطقة بما فيها العراق.
2. عدم تمكن العراق من عقد أي اتفاقية بصدد محاصصة المياه مع الدول المتشاطئة على الرغم من مرور أكثر من (60 عام) على إبرام اتفاقية حسن الجوار لعام (1946).
3. صعوبة الحصول على مصادر جديدة متعددة للمياه.
4. الاثار السلبية للزراعات الكثيفة على بعض مقومات البيئة.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 225-249
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.13

5. التبادلات البيئية المحتملة وتأثيرها على شحة المياه.
6. تزايد سكان المنطقة بمعدلات مرتفعة جداً.
7. ازدياد الطلب على المياه مع محدودية المعروض فيه.
8. سيادة الفكر النمطي التقليدي في السياسات المائية والزراعية وغض النظر عن نتائجها السلبية والمتمثلة بالري السيحي.
9. الخلل في وسائل النقل، إذ أن معظم الزراعة تعتمد على نقل المياه عبر قنوات غير مبطنة ومكشوفة مما يضيع حوالي (30%) الى (40%) من المياه المنقولة خاصة إذا كانت الاراضي المنقولة عبرها أراضي رملية.

الجدول (5): الخزين المائي لنهري دجلة والفرات للمدة (2007-2009)

الخزين المائي لنهري دجلة والفرات/مليار م^3	النسبة م^3
2007	74.2
2008	57.1
2009	51.0

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2010.

ثالثاً. التلوث البيئي: يعني فساد مكونات البيئة حتى تتحول عناصرها المفيدة الى عناصر ضارة مما يفقدها دورها في صنع الحياة. وهو ايضاً اختلال في توازن مكونات البيئة، وبما يخل في عناصرها وتفاعلها وتلحق الضر بها. لقد حصل تلوث بيئي خطير جداً في العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام (2003) وما نجم عنهُ من استخدام أسلحة محرمة دوليا أدت بالنتيجة الى تلوث الهواء، فضلاً عن تلوث المياه الناجمة عن رمي مخلفات الصناعة والزراعة. مما أدى الى زيادة نسبة التلوث من (1-3) مما أدى الى تدمير الثروة السمكية في أنهر العراق فضلاً عن انخفاض الإنتاجية الزراعية وبشكل كبير جداً مقابل ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي الناجمة من مكافحة المزروعات لعدة مرات وارتفاع أسعار المبيدات (إبراهيم، 2014: 414). إذ يمكن تقسيم التلوث البيئي الى تلوث المياه وتلوث الهواء وتلوث الأرض، إذ يعود تلوث الأرض الى الأسباب الآتية: (البياتي، 2018: 45)

- ❖ قيام الاحتلال الأمريكي بعد عام (2003) بتجريف مساحات واسعة من البساتين بحجة الإرهاب.
- ❖ زحف الصحراء وتوسعها على حساب الاراضي الزراعية وعدم كفاية برامج مكافحة (التصحر لإيقاف تقدمهِ وتوسع انتشارهِ).

يعد تدهور الاراضي الجافة وتدهور الموارد الأرضية في المناطق شبه الجافة، بسبب تراجع الغابات والرعي الجائر والتطور الزراعي في الاراضي الهامشية مما يؤدي الى خسارة الخصوبة وحث احواض الصرف، مما ينعكس على المساحات الزراعية المروية، والمساحات الساحلية وتؤدي هذه المشكلة الى التصحر (العزي، 2009: 51).

ومما تقدم يمكننا ان نتوصل الى تعريف مناسب للتلوث وهو ان التلوث «كل ما ينجم عنهُ اضرار بشكل مباشر او غير مباشر وبقدرة وكفاءة العملية الإنتاجية، والآثار السلبية المضرة بأمن وسلامة الوظائف المختلفة التي تؤديها الكائنات الحية على اختلاف مكوناتها فوق الأرض وفي طياتها سواء كانت (نباتات، احياء، إنشاءات)، مما يصاحب تدني الموارد وارتفاع تكاليف العناية بها وحمايتها من التدهور والتردي الحاصل»، ومن هذا التعريف الشامل يمكن ان ندرك أن (التلوث

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 225-249
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.13

البيئي) يؤثر في مجمل الفعاليات والأنشطة المختلفة التي تمارس على اليابسة عن طريق تدهور البيئة الطبيعية (العزي، 2009: 42). المساهمة في الزراعة المستدامة والتخفيف من آثار تغير المناخ تطبيق آلية التنمية النظيفة في الزراعة ومن المسلم بهِ أن انبعاث الانسان من مختلف غازات الدفيئة (GHGS)، بما في ذلك غازات الكربون تسببت في تغير المناخ العالمي، وغيرت التوازن الجوي وادى الى ارتفاع عالمي في (درجة الحراة) اصبح مصدر قلق عام ويشكل مخاطر جسيمة على التنمية المستدامة، إذ أن الأنشطة المتعلقة بإزالة الغابات وحرقها، ساهم الوقود الاحفوري والكتلة الحيوية الى حد كبير في زيادة انبعاثات (غاز الكربون) وغيرها من الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي، إذ يقدر المتوسط السنوي لانبعاث غاز الكربون في العالم حوالي (7.1) مليار طن سنويا خلال الثمانينات، إذ أن انبعاثات الكربون العالمية من الوقود الاحفوري وحدهُ يقدر بنحو (5.5) مليار طن سنويا وهي من المرجح ان تزيد بنسبة (61%) بحلول عام (2015) (Apcaem Policy Brief, 2007).

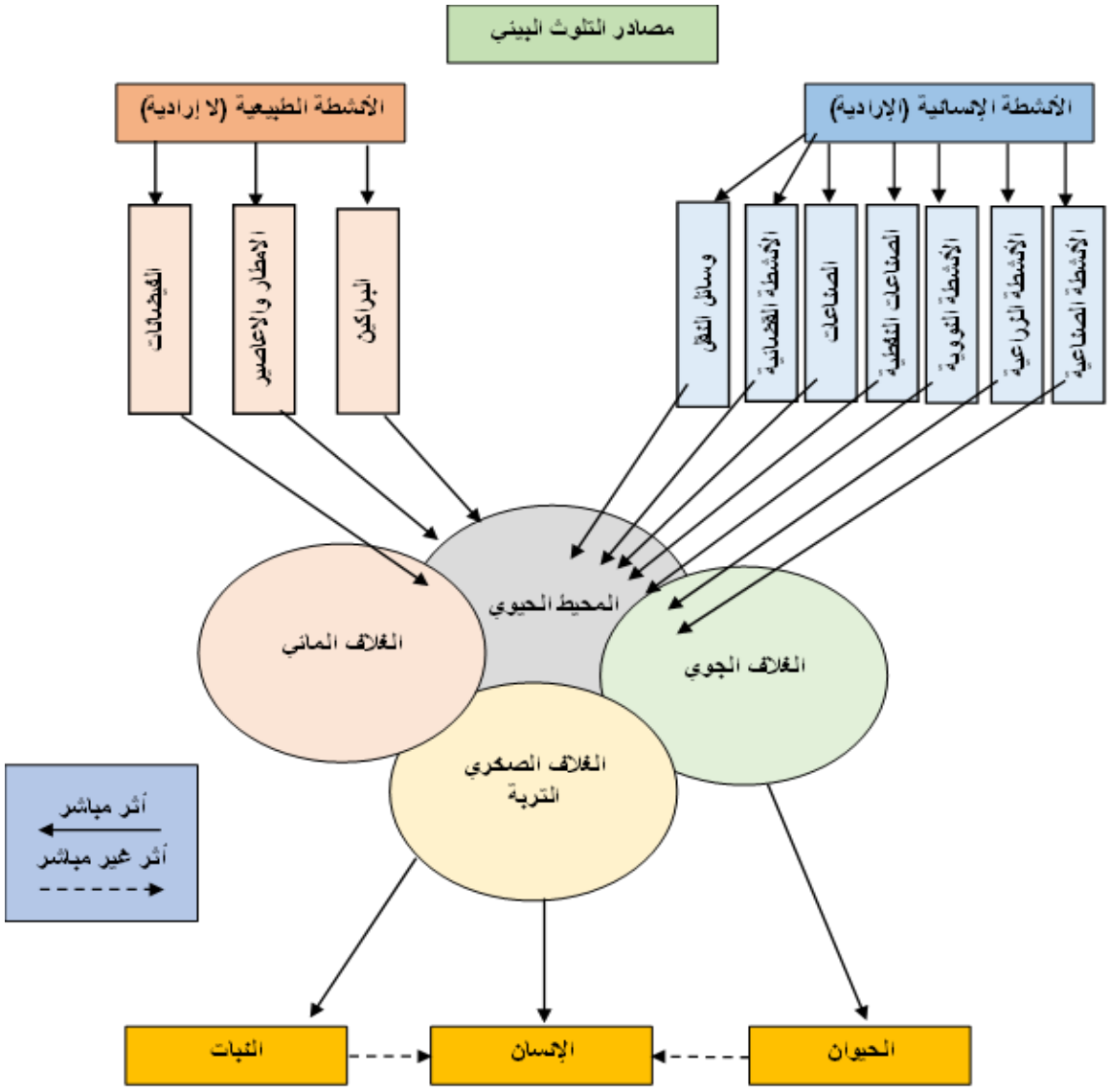

المخطط (1): مصادر التلوث البيئي

المصدر: (العزي، 2009: 43).

رابعاً. أسباب التلوث والتدهور البيئي: هناك العديد من الأسباب التي تقف وراء التلوث والتدهور البيئي وتتمثل بما يلي (رومانو، 2003: 34):

1. **السكان:** تقع زيادة عدد السكان في قلب المشكلة ففي عام (2025) قد يزداد عدد السكان الى (350) مليون نسمة بينما كان في عام (1985) بحوالي (200) مليون نسمة ومع اجمالي السكان في الدول الجنوبية والشرقية ساد تقريباً لعدد السكان في الشمال إلا ان عدد سكان الشمال قد بدأ بالانخفاض في حوالي عام (2000).
2. **السياسات الاقتصادية**: ان الطاقة المدعومة في عدد من الدول مما يزيد من الهدر من استهلاك الطاقة والتلوث البيئي.
3. **الفشل المؤسسي:** تساهم إجراءات حيازة الاراضي في تدهورها إذ تتعارض حقوق الموارد التقليدية عادة مع اوليات الحكومة المتعلقة باستخدام الاراضي. إن تشتت الحيازة في تزايد مستمر مع تزايد عدد السكان مما يؤدي ذلك الى الإفراط في زراعة تلك القطع الصغيرة من الاراضي.

إن من التحديات البيئية هي صعوبة تطبيق التشريعات البيئية نتيجةً للظروف العامة غير السلمية والتي ولدّت تداعيات مختلفة على الاقتصاد والصحة والمجتمع والفرد وعدم وجود برنامج عمل متكامل لمعالجة المشاكل البيئية إذ احتل العراق وفقاً لمعيار كفاءة الأداء البيئي الترتيب (116) من مجموع (180) دولة. طال التلوث جميع مكونات البيئة بمواد ومركبات وغازات لها تأثير سيء على البيئة الطبيعية بسبب عدم تطبيق التشريعات والقوانين الخاصة بحماية البيئة ومصادر المياه والتربة والهواء وقلة الوعي البيئي والفساد الإداري وعدم فعالية أجهزة جمع النفايات والمخلفات (عبد الرضا، 2019، https:// annabaa.org/Arabic/development/18822).

خامساً. الظروف المناخية: في ضل التغيرات المناخية العالمية فإن موقع العراق في المناطق شبه المدارية وفي المناطق المعتدلة الدافئة وفر فرصة لنحو عدد كبير من أنواع المحاصيل الزراعية إذا ما توفرت لها المياه وذلك لان أكثر من (75%) من مساحة العراق هي عن مناطق صحراوية وشبه صحراوية والمساحة الباقية عبارة عن مناطق حدية، او رطبة، تتراوح كمية التساقط المطري فيها بين (400-1000ملم) ومعظم هذه المساحة تعد مكانا مناسباً للزراعة المطرية في السنوات الرطبة، اما باقي أجزاء العراق فتعتمد في الزراعة على الري. مما يجعل الظروف المناخية تحديا كبيراً أمام الامن الغذائي العراقي هو التغيرات الحاصلة في مناخ العالم، بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري. وبما ان العراق يقع ضمن المنطقة المدارية فشاهد ان تغيرات مناخية كبيرة طرأت على مناخ العراق إذا أصبح أكثر إضراراً واخذت ظروف الصيف الحار الجاف تزحف على الربيع والخريف وصار صيف العراق بحدود ثمانية اشهر كما ان موجات الجفاف المتتالية منذ عام (1999) ولحد الآن اثرت على الزراعة الربيعية في شمال العراق وخاصة في المناطق المتموجة في كركوك ونينوى والسليمانية، كما ان مساحات واسعة من المناطق العشبية الموسمية في الهضبة الغربية والمنطقة المتموجة تحولت الى مناطق متصحرة وخالية من مظاهر الحياة النباتية (الشمري، 2009: 240). يرتبط الرفاه الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للبلد ارتباطاً وثيقاً لقطاع زراعي صحي جيد الأداء، إذ تعد الزراعة هي القطاع السائد في اقتصادات معظم البلدان التي تمثل ما بين (30 الى 40) في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويعد هذا القطاع مصدراً رائداً للوظائف لأكثر من ثلثي سكان العراق، مع وفرة من العمالة والاراضي والمياه غير المستغلة،

العراق لديهِ الموارد اللازمة للتوسع الهائل في الإنتاج الزراعي على الرغم من هذه المزايا ظل الإنتاج الزراعي في العراق ثابت على مدى العقود الثلاثة الماضية (Jamal saghir, 2014).

سادساً. تدني المستوى التكنولوجي: يمكن تعريف التكنلوجيا في القطاع الزراعي على انها «كل ما يتعلق باستخدام او تطبيق العلم وتطوير مدخلات الإنتاج الزراعي من المكائن والمعدات والآلات والبذور وأنظمة الري» أي من اهم أسباب تدني مستوى الإنتاج الزراعي هو اعتماد ذلك القطاع على الطرق القديمة التقليدية في الزراعة بالرغم من المحاولات التي أجريت في العراق من اجل النهوض بالواقع الزراعي (العزي، 2009: 29).

ويمكن تحديد اهم الأسباب التي أدت الى تدني مستوى التكنلوجيا في القطاع الزراعي في العراق الى الأسباب الآتية: (حسين وهاشم، 2020: 239)

1. ان ادخال التكنلوجيا في الزراعة يتطلب توفير تخصيصات مالية ضخمة.
2. ان استخدام التكنلوجيا يؤدي الى تقليص الايدي العاملة وهذا بدوره يؤدي ارتفاع معدلات البطالة في البلدان النامية ومنها (البطالة المقنعة) في القطاع الزراعي.
3. احتكار التقنيات الحديثة من قبل البلدان المتقدمة التي تصدرها الى البلدان النامية لحين ظهور أجيال جديدة من هذه التقنيات.
4. ضعف المستوى التعليمي والتدريبي للكوادر والعاملين في القطاع الزراعي مما يعني صعوبة ادارة واستيعاب هذه التكنلوجية من قبل كوادر غير مؤهلة لها.

إذ تعد التكنلوجيا الزراعية من العناصر الأساسية المهمة لإحداث عملية التنمية الزراعية وعليه فأن تشير التكنلوجيا في الزراعة العراقية يعد من التحديات التي يواجها المسؤولون عن تنمية هذا القطاع إذما زالت العوامل الطبيعية والبشرية والثقافية والاقتصادية والعادات والتقاليد الموروثة هي السائدة في الزراعة العراقية الامر الذي انعكس على معدلات الإنتاج والإنتاجية. وهنا لا نقصد بالتكنلوجيا الآلية فقط وانما التكنلوجيا المتعلقة بابتكار الأصناف الجديدة والبذور المحسنة وعمليات التهجين واستخدام الأسمدة والري واستصلاح الاراضي، وعليه إذ ما اريد للزراعة ان تنهض بمستوى انتاجها لا بد من اعتماد استراتيجية نشر التكنلوجيا الزراعية وفق اولويات مهمة منها: (الراوي، 1991: 3)

1. نشر تقنيات الري الحديثة لتقليل الهدر في استخدام المياه.
2. توفير التكنلوجيا الكيميائية المتمثلة بالأسمدة ومواد المكافحة للآفات الزراعية.
3. نشر تقنيات التكنلوجيا الحيوية لإنتاج البذور المحسنة والاصناف المبتكرة.

ان الزراعة الحديثة تحتاج الى منظومة متكاملة من وسائل الإنتاج ابتداءً من المكائن والمعدات الزراعية الحديثة والى الأسمدة والمبيدات فضلاً عن استخدام منظومات الري الحديثة واستخدام أساليب التسويق والتعليب الحديثة والكفؤة كما تحتاج الزراعة الحديثة والمتطورة الى الثقافة والخبرة العلمية اللازمة لدى الايدي العاملة فيها. إذ تستطيع وتكون قادرة على استخدام هذه الأدوات والوسائل بكفاءة عالية. ان الاقتصار الى الإمكانيات التكنلوجية الحديثة وعدم مواكبة التطورات التقنية والفنية في العراق بسبب انشغاله بحروب متوالية أكلت مواردهِ واضعفت اهتمامهِ بالتنمية. كما ان ظروف العراق السياسية والأمنية في السنوات الماضية والتي أدت الى صرف النظر عن الاهتمام بالقطاع الزراعي. والاعتماد على القدرات المحلية المتواضعة في سد الحاجات الملحة من الأسمدة والمبيدات، فقد تشير المعلومات المتوافرة الى وجود تباين سنوي في المساحة

المكافحة فقد بلغت نحو (10.9) مليون دونم سنة (1999) إذ أن نسبة (75%) من مجموع المساحة المزروعة في العراق تراجعت الى (203) مليون دونم سنة (2000) مما يؤثر عدم ضمان الكميات المطلوبة من المبيدات. وكذلك الحال ينطبق على كمية الأسمدة التي تستخدم في العراق هي اقل (25%) من الكمية التي تستخدمها الدول المتقدمة لأن كثير من العوامل قد توقفت عن انتاجها (الشمري، 2009: 246).

اما بالنسبة للمكائن والمعدات المستخدمة فهي الأخرى كانت اعدادها قليلة مقارنة بالدول المتقدمة، فقد بلغت حصة الساحبة في العراق (61) كم2 بينما بلغت في الدول المتقدمة (19) كم2 للساحبة الواحدة. اما بالنسبة للحاصدات فقد بلغت حصة العراق نحو (533) كم2 بينما في الدول المتقدمة بلغت (171) كم2 للحاصدة الواحدة (الشمري، 2009: 247).

سابعاً. مشكلة التصحر والتعرية: التصحر (Desertification) مصطلح حديث نسبيا بر أواخر اربعينات القرن الماضي، ويعد العالم الايكولوجي الفرنسي (AUBRVILLE) من أوائل الذين استخدموا هذا المصطلح العلمي عام (1949) والذي اكتسب أهمية كبيرة منذ سبعينات القرن العشرين إذ أصبح محور اهتمام المنظمات الدولية والهيئات. خصوصاً عندما عقدت الأمم المتحدة مؤتمرها الدولي للتصحر في نيروبي عام (1977) لتحديد مفهومة واسبابهِ والوقوف على التداعيات والخطوات اللازمة للحد من اثارهِ السلبية. وفي ضوء ذلك وردت تعاريف كثيرة للتصحر فقد عرف المؤتمر الدولي التصحر بأنهُ «انخفاض او تدهور قدرة الإنتاج البيولوجية، للأرض، مما يفضي في النهاية الى خلق ظروف شبه صحراوية» (لفته، 2018: 13).

كما عرف التصحر في مؤتمر البيئة والتنمية على اعتبار انهُ «تدهور الاراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة شبه الرطبة الناتجة من عوامل مختلفة من ضمنها التغيرات المناخية وفعالية الانسان» (جانيرو، 1992: 12).

وأن من اهم مظاهر التصحر والتي تم رصدها وتأشيرها من قبل المعنين في هذا المجال هي: (لفته، 2018، 17)

1. إزالة الغطاء النباتي (Removal of plunr).
2. التعرية (Erosion).
3. ملوحة التربة وتملح الاراضي (Saline soil and land Sal inization).
4. الكثبان الرملية (Sand duns).
5. وجود قشرة صلبة على التربة.
6. التلوث الصناعي (Pollution).

ثامناً. ابعاد التصحر: للتصحر ابعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية خطيرة، يمكن حصرها بالآتي:

1. الابعاد الاقتصادية: وتمثل في ضعف وتدهور الإنتاج وانعدام فرص التطور الزراعي والصناعي المرتبط بالمنتجات الزراعية وما يتيح عن ذلك من تداعيات على الامن الغذائي وايضاً قلة فرص العمل.
2. الابعاد البيئية: وتمثل في تدهور التربة وفي فقدان التنوع الحيوي وبالتالي تدني الإنتاجية الزراعية، وفقدان النظم البيئية وما يفرض ذلك من صعوبات التكييف الاقتصادي والاجتماعي بما يسمى بإرهاق أعباء التكييف.

3. الابعاد الاجتماعية: وتتعلق بأنشاء ظاهرة الفقر والهجرة من القرى والبوادي الى المدن، وما يترتب عن ذلك من مشاكل حضرية تنشأ من زيادة عدد السكان وارتفاع نسب البطالة وحالات الإدمان والمخدرات ونسب الجريمة فيها.

إذ ظهر التصحر كمشكلة عالمية خطيرة في ستينات وسبعينات القرن العشرين، وتحولت الى مارد يفترس الاراضي والترب الصالحة للزراعة ليحولها الى مناطق متصحرة وقاحلة بسبب الاستثمار غير العقلاني للموارد الأرضية. ويتضح بأن مساحة تقدر بنحو (4/3) من مساحة العراق هي عبارة عن صحاري قاحلة او مناطق متملحه ومناطق جبلية وعرة وهي بالإجمال غير صالحة للزراعة. كما ان التصحر لم يتوقف عند هذا الحد بل إن المساحة الصالحة للزراعة هي ايضاً مهددة بالتصحر، فكثير من الدراسات تؤكد على ان (160000000) مليون دونم تعاني من التصحر ولكن بدرجات متفاوتة وهذه المساحة تشكل نحو (92%) من المساحة الكلية للعراق. ولكن ما يفاقم مشكلة التصحر في العقدين الأخيرين هو شحة المياه والتغيرات المناخية في العالم والمنطقة، مما أدى الى تعرض مساحات شاسعة وواسعة من العراق للتعرية الريحية إذ كُثرت العواصف الترابية وقلة المراعي. كما إن شحة المياه المتمثلة بسيطرة الجهات التركية على مياه نهري دجلة والفرات أدت الى تراجع الايراد السنوي لنهر الفرات (28-32) مليار م^3 عند الحدود السورية العراقية قبل عام (1990) الى نحو (9) مليار م^3 حاليا. كما إن تركيا تنفذ مشروع (سد اليو) على نهر دجلة الذي اكتمل بناءه عام (2013) والذي سيؤدي الى خفض الايراد السنوي القادم من تركيا لنهر دجلة الى النصف (الشمري، 2009: 242). نتيجة اعتماد الاراضي الزراعية في جنوب العراق على نظام الري بالسيح «وهو غمر مساحة الحقول المزروعة بالمحصولات بكميات كبيرة من المياه مباشرة من النهر» يؤدي ذلك الى تراكم الأملاح في التربة بمرور الزمن في المقابل غياب شبكات بزل لاستصلاح هذه الاراضي وان وجدت شبكات البزل فهي لا تعمل جيداً بسبب توقف اعمال الصيانة والكري من الدولة. وان اهم المشكلات التي يعاني منها القطاع الزراعي في العراق تشمل في ازدياد الملوحة في الترب نتيجة اتباع ممارسات خاطئة فضلاً عن اتساع رقعة الزحف الصحراوي ومن البديهي ان الاراضي المريضة لا يمكن ان تحقق انتاجاً وتشير الإحصاءات الى ان (75%) من الاراضي المروية في العراق تعاني الملوحة. وهذا يعني زيادة مساحة الاراضي المتصحرة التي تشكل نسبة (38%) من مساحة العراق الكلية **(فرحان، 2017: 14)**. وقد قدرت مجموع الاراضي المتأثرة بالتصحر وتدهور قدرتها الإنتاجية عام (2014) بنحو (13.3) مليون دونم نتيجة التصحر التملح والتعرية كما مبين في جدول (6).

الجدول (6): الاراضي الزراعية المتضررة نتيجة التصحر والتملح والتعرية عام (2014)

أسباب تضرر الاراضي الزراعية	المساحة/دونم
الاراضي المهددة بالتصحر	2953353
مساحة الاراضي المملحة والمتغدقة	8069349
الاراضي المتأثرة بالتعرية والتصحر	69757
الاراضي المتضررة نتيجة الغمر بالمياه	2183381

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، 2015م.

تاسعاً. الإنتاجية الزراعية: لم تقف حالة التخلف في القطاع الزراعي العراقي عند حدوث حالة عدم التنوع في هيكل استغلال الاراضي العراقية، وإنما هي تظهر في انخفاض مستويات الإنتاجية سواء ما تعلق منها بإنتاجية الفرد العامل في القطاع الزراعي، او إنتاجية الدونم الواحد من المحاصيل الزراعية. ويعود ذلك الى عوامل متعددة أهمها الضعف في استخدام المكائن الزراعية، والاسمدة، والبذور المحسنة، ووسائل مكافحة الأوبئة الزراعية في عملية الإنتاج الزراعي، فضلاً عن غياب عنصر المهارة لدى الفلاحين العراقيين وعجز غالبيتهم عن استخدام الوسائل التكنلوجية الحديثة في العملية الزراعية، وهو ما يقتضي توفير هذه المقومات بأسعار تشجيعية وإرشادهم الى أساليب استخدامها (العبود، 2010: 4). إذ أن انخفاض الكفاءة الاقتصادية الزراعية من المؤشرات التي تبين مدى أهمية مساهمة النشاط الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إذ يتم قياسها من خلال تقسيم نسبة الناتج الزراعي من الناتج المحلي على نسبة العمالة في الزراعة من العمالة الكلية فكلما زادت نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، وقلت نسبة العمالة من مجموع الايدي العاملة ارتفعت قيمة الكفاءة الاقتصادية الزراعية. وهذا ما لم يؤشر في الكفاءة الاقتصادية الزراعية في العراق خلال السنوات (2000-2004) إذا كانت تشكل نحو (0.75%) عام (2000) ارتفعت قليلاً وبلغت (1.14%) عام (2004) وهي مازالت تعد مؤشراً على انخفاض الكفاءة الاقتصادية الزراعية، ومما يشير الاهتمام هو تحول الريف العراقي الى مستهلك للغذاء وأصبح قسم كبير منهُ عاجزاً عن تلبية احتياجاته الخاصة من المواد الغذائية الرئيسة والثانوية. نتيجة للإهمال الذي يتعرض لهُ ها القطاع الحيوي. وكذلك نتيجة الظروف الطبيعية والبشرية الصعبة التي تواجهها العملية الإنتاجية الزراعية. مما يجعلها عملية خاسرة ومكلفة الامر الذي يدفع المواطن الى العزوف من العمل الزراعي غير المضمون والمكلف جداً في جميع مراحل إنتاجهِ فضلاً عن إغراق السوق العراقية بمختلف الأنواع من السلع والبضائع الغذائية الأجنبية (الشمري، 2009: 248).

عاشراً. الآفات الزراعية: تعاني الاراضي الزراعية من اضرار الآفات الزراعية إذ تعد هذه من المؤشرات التي تؤكد على ضعف الأداء الزراعي، إذا ان الاراضي المريضة لا يمكن لها ان تحقق انتاجاً وبالتالي لا يمكن التعويل عليها في النهوض بواقع هذا القطاع المهم. لان تحقيق مستوى عالي من الإنتاج الزراعي يتطلب استخدام المزيد من المبيدات لمكافحة الآفات والامراض الزراعية التي تقضي على ما نسبتهِ (20-40%) سنويا من قيمة الإنتاج الزراعي في الدول العربية وفي العراق تعاني المزروعات من الإصابة بمجموعة من الآفات الزراعية، ولعلة استخدام المبيدات بلغت نسبة الاراضي التي تحت مكافحتها من الآفات الزراعية بحدود (7) مليون دونم عام (2004) أي اقل من (29%) من المساحة المزروعة **(رسن، 2011، 70)**. ويشير جدول (7) الى النسب المئوية للخسائر التي تحدثها الآفات الزراعية بالإنتاج الزراعي، وهذه الاضرار تتراوح بين (10-60%) تبعا لنوع المحصول ونوعهِ **(ماهر، 2017: 22)**.

الجدول (7): النسب المئوية للخسائر التي تحدثها الآفات الزراعية بالإنتاج الزراعي في العراق

ت	اسم المحصول	النسبة المئوية للخسارة	تفاصيل الآفات الزراعية التي تصيب المحصول
1	آفات محصول القطن	50	مرض ذبول القطن، حشرة الترس، دودة جوز القطن الشوكية والقرنفلية، الذبابة البيضاء، العنكبوت الأحمر وغيرها.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, (30/6/2022); Vol. 18, No. 58, Part (1): 225-249
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.18.58.1.13

ت	اسم المحصول	النسبة المئوية للخسارة	تفاصيل الآفات الزراعية التي تصيب المحصول
2	آفات محصول القمح والشعير	15	امراض التفحم والتبقع والاصداء، البق، الحشرات القارفة.
3	آفات الذرة الصفراء	20	حشرة حفار ساق الذرة، التربس، المن وغيرها.
4	آفات أشجار الحمضيات	30	حشرة البق الدقيقي، الحلم، القارضة، الديدان الثعبانية.
5	آفات ثمار التفاح	50	دودة ثمار التفاح والعناكب والجرب وغيرها.
6	آفات الرمان المختلفة	50	دودة ثمار الرمان والعنكبوت الأحمر الكاذب وغيرها.
7	آفات أشجار الفاكهة المختلفة	20	حشرات المن، العناكب، القارضة، الجرب وغيرها.
8	آفات النخيل المختلفة	60	مرض خياس طلع النخيل، حشرة دوباس النخيل، حشرة الحميرة على النخيل وعنكبوت الغبار.
9	آفات البصل	30	دودة ذبابة البصل، التربس، مرض البياض.
10	آفات الخضراوات	35	الحشرات القارضة، الذبابة البيضاء، امراض البياض، الذبول، الديدان الثعبانية، العناكب وغيرها.
11	أدغال القمح والشعير	25	الشوفان البري وادغال عريضة الأوراق.
12	أدغال الرز	10	وتشمل الدنان بصورة رئيسية.

المصدر: نافع، فيصل عبدالفتاح، مستقبل الزراعة في العراق ودورها في تعزيز الامن الغذائي الوطني، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (46)، 2014، ص203.

أما بالنسبة الى الأسمدة المستخدمة من المزارعين. وعلى الرغم من تعدد أنواعها إلا ان كمياتها المستخدمة في الاراضي الزراعية لم تكن في مستوى الطموح، وبما يوازي حاجة القطاع الزراعي والمساحات المزروعة بسبب عجز الدولة عن توفيرها بحسب التوصيات العلمية. نظراً الى تعرض معامل الأسمدة البصرة والموصل والقائم للقصف الامريكي وغياب تأهيلها بالكامل. جدول (8) يبين تذبذب كميات الأسمدة المجهزة للمزارعين في المدة (2007-2010) فقد بلغت أدنى الكميات المستخدمة (228060) ألف طن عام (2007) وأعلى كمية بلغت (32491) ألف طن عام (2010) (فرحان، 2017: 15).

الجدول (8) الأسمدة المجهزة للمزارعين في المدة بين (2007) و(2010) ألف طن

السنوات	الأسمدة المجهزة
2007	228060
2008	250966
2009	237898
2010	324911

جمهورية العراق، وزارة الزراعة، دائرة التخطيط والمتابعة، قسم الاحصاء الزراعي، للمدة (2007-2010).

الاحدى عشر. الانفتاح الاقتصادي: تعد عملية التحول نحو الانفتاح الاقتصادي واحدة من المشكلات التي تواجه بعض قطاعات الاقتصاد القومي وفي مقدمتها القطاع الزراعي. إذ أن تحول السياسة الاقتصادية نحو تطبيق إجراءات السوق من خلال ألغاء إجراءات الحماية وفتح أبواب التجارة الخارجية على مصراعيها عن طريق ألغاء نظام الحصصي والتراخيص وتخفيض الرسوم الكمركية تخفيضاً كبيراً والغائها بالنسبة لغالبية المنتجات الزراعية المستوردة (العبود، 2010). وفي هذا الصدد فقد تضمن الامر رقم (38) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة والذي لا يزال ساري المفعول فرض ضريبة إعادة إعمار العراق والتي حددت بنسبة (5%) من قيمتها الخاضعة للضريبة وتفرض ضريبة إعادة اعمار العراق على جميع البضائع المستوردة الى العراق من جميع البلدان الا ما تم استثنائه وفي مقدمة البضائع المستثناة من هذه الضريبة هي (المواد الغذائية) بلا شك ان من مثل هذه الإجراءات من شأنها ان تعرض الإنتاج الزراعي المحلي بشقيهِ النباتي والحيواني الى المنافسة الشديدة من قبل السلع المستوردة التي تحظى بميزه انخفاض تكاليف الإنتاج وجودة النوعية، وهو ما تسبب في اختفاء العديد من المنتجات الزراعية المحلية من الأسواق العراقية وتعرض المنتجون الزراعيون العراقيون الى الخسائر ومن ثم اللجوء إل العزوف عن الإنتاج. وان انضمام العراق الى منطقة التجارة العالمية (WTO) يمكن عدها عقبة أخرى امام تطور القطاع الزراعي إذ تصدت هذه الاتفاقية للحواجز التي وضعتها دول العالم امام المنافسة الخارجية ونصت على تخفيض القيود الكمركية على السلع الزراعية وخفض التعريفات التي تفرض على واردات الدول الزراعية بنسبة (36%) خلال ستة أعوام من تاريخ انضمام الدول المتقدمة للعضوية و(24%) للدول النامية خلال نفس الفترة كما نصت الاتفاقية على تخفيض دعم الدول لأسعار السلع الزراعية بنسبة (20%) للدول المتقدمة وخلال فترة عشرة سنوات من تأريخ الانضمام (حسين وهاشم، 2020: 239). وعليه إذا كانت هذه العملية ستعمل على سد العجز الموجود في كمية السلع الزراعية المنتجة محليا في العراق ولا سيما الحبوب فأنها ستعطل معظم الطاقات الإنتاجية الزراعية التي تعاني الكثير من الإشكالات الفنية والتشريعية والإدارية وحتى الجزء اليسير المنتج محليا لن يلقى رواجاً امام السلع ذات الجودة العالية التي تتدفق الى السوق المحلية (وزارة المالية، قسم السياسات الاقتصادية، 2012: 11).

الاثني عشر. مشكلة محدودية وسائل التخزين الحديثة: تعاني الكثير من المنتجات الزراعية في العراق بشقيه النباتي والحيواني بشكل خاص من مشكلة محدودية وسائل التخزين الحديثة إذ تعاني الكثير من منتجات الفواكه والخضر ومنتجات اللحوم والالبان التي تعد سريعة (التلف) إذ يعتبر تخزين المنتج من الأمور الداخلية في السياسة الزراعية والأمن الغذائي على مستوى البلد إذ تعد عملية التخزين أمراً ضروريا خاصة للمحاصيل التي تحصد في فترة زمنية قصيرة نظراً لسرعة تلفها (إبراهيم، 2014: 422).

الثالث عشر. ضالة رأس المال المستخدم: تعد ضالة رأس المال المستخدم عقبة كبيرة في المسيرة التنموية للبلدان النامية. إذ يعد عنصر (رأس المال المستخدم) غير المتوازن مع بقية عناصر الإنتاج الأخرى. للوصول الى توليفة مثلى، وبذلك فأن ضالة رأس المال المستخدم تؤدي الى انخفاض الكفاءة الإنتاجية للموارد الاقتصادية المستخدمة. وتظهر هذه النسبة في ارتفاع متوسط التكاليف الإنتاجية للوحدات المحصولية المنتجة من ناحية وتدني نوعيتها مقارنة بمثيلها في الدول المتقدمة. ويترتب على ضالة رأس المال المستخدم ضعف النشاطات الإنتاجية الزراعية والمتمثلة

بالتوسع في الزراعة الاروائية واستخدام الأساليب التقنية المتقدمة في مجال الإنتاج الزراعي (النجفي والقريشي، 1988: 68). ان ضالة رأس المال المستخدم في الإنتاج تعود الى ضعف القدرة الادخارية للأفراد وانخفاض التخصيصات الاستثمارية. وتدني مستوى الكفاءة التمويلية. ويأتي ضعف القدرة الادخارية من انخفاض متوسط الدخل الفردي في الزراعة مما يؤدي الى انخفاض الميل الحدي للادخار وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك. ومن بعد فأن زيادة في الدخل الفردي تكون من حصة الاستهلاك وليس الادخار (شريف، 1992: 69). إذ تستخدم الزراعة المتخلفة بصورة أساسية (عنصر العمل والارض) والسبب في عدم استخدام (رأس المال) وفقاً للمتطلبات نمو الإنتاج الزراعي هو طبيعة الزراعة السائدة في الأقطار النامية والتي تدعى بزراعة الكفاف وقلة الإمكانيات المتوفرة وانخفاض الإنتاجية وضعف تطور العلاقة المنتجة إذ يشكل حلقة مفرغة تدور في فلكها غالبية تلك الأقطار، هنالك وسائل عديدة يمكن اعتمادها لتكوين (الرأسمال الزراعي) منها التضحية بجزء من الاستهلاك بهدف تكوين رأسمال جديد يستثمر لرفع القدرة الإنتاجية للبلد مستقبلاً الالتجاء للقروض لاستثمارها في المشاريع التنموية الزراعية فضلاً عن فرض الضرائب الزراعية كما اتبع في (اليابان) لتحقيق اللازم من الفائض لتمويل التنمية. ولكن هنا المشكلة تكمن في انخفاض دخول المزارعين، فضلاً عن المشاكل الإدارية والتنظيمية، مما يجعل تلك السياسة غير ذات جدوى، فاليابان لم تسلك هذا الطريق الا بعد ان حققت إنتاجية العمل الزراعي مستوى غالباً من الارتفاع، ولا بد من الإشارة الى ان رأس المال لتنمية القطاع الزراعي ظل ولعقود طويلة بيد الدولة وذلك لقلة رؤوس الأموال المتوفرة لدى القطاع الخاص فضلاً عن انعدام الثقة بين القطاع الخاص والدولة الذي سبّب في احجام القطاع الخاص عن الاستثمار في المشاريع التنموية الزراعية (الزبيدي والبياتي، 2018: 193). فضلاً عن عدم تخصيص موارد مالية توازي حاجة القطاع الزراعي أدت الى تراجع القطاع الزراعي في مواكبة التطور الذي تشهده الدول المتقدمة زراعيا. إذ تراجع الدعم الحكومي في تمويل هذا القطاع وحاجاتهِ في موازنات الدولة جميعها، فعلى سبيل المثال بلغ مخصص دعم القطاع الزراعي في موازنة عام (2010) (1264000) مليون دينار مقابل (846829) مليون دينار في موازنة عام (2009)، إذ لا يتناسب مع الحاجة الضرورية لتحسين هذا القطاع. إن غياب خطة زراعية محكمة ونظام ري رشيد فضلاً عن عجز الحكومة عن التعامل بجدية في المشكلات مع دول الجوار وانتشار الفساد المالي والإداري الذي تعانيه وزارة الزراعة. فضلاً عن تراخي الحكومة في إعادة اعمار ما دُمر من بنى تحتية وانشغالها بالنزاع السياسي الدائر على الحكم. وإهمال الأوضاع المعيشية للمواطن عموما والفلاحين خصوصاً الذين يشكلون (60-70%) من مجموع السكان هذه الأمور كلها وامور أخرى أدت الى تردي الأداء في القطاع الزراعي. جدول (9) يبين نسبة المخصصات الاستثمارية للقطاع الزراعي الى اجمالي النفقات العامة للدولة للمدة (2004-2011) (فرحان، 2017: 11).

الجدول (9) المخصصات الاستثمارية للقطاع الزراعي من إجمالي النفقات العامة للدولة العراقية بحسب الموازنة العامة من 2004 الى 2011

السنوات	المخصصات الاستثمارية للقطاع الزراعي (مليون دينار)	إجمالي النفقات العامة للدولة (مليون دينار)	النسبة
2004	210000	20145100	1.04
2005	301800	35981168	0.84

السنوات	المخصصات الاستثمارية للقطاع الزراعي (مليون دينار)	إجمالي النفقات العامة للدولة (مليون دينار)	النسبة
2006	336324	50963161	0.66
2007	392636	51727468	0.76
2008	1059680	92089195	1.15
2009	846829	69165524	1.22
2010	1264000	84657467	1.49
2011	1683070	96662767	1.74

المصدر: دراسة القطاع الزراعي في العراق، أسباب التعثر ومبادرات الإصلاح: قسم السياسات الاقتصادية. (العراق: وزارة المالية، 2012): ص14.

الرابع عشر. الإغراق: بعد التحول الكبير في الاقتصاد العراقي بعد عام (2003) ترك اثراً على (القطاع الزراعي) من خلال تطبيق إجراءات السوق عن طريق الغاء إجراءات الحماية وفتح أبواب التجارة الخارجية على مصراعيها، من خلال الغاء نظام الرسوم الكمركية عن السلع الزراعية المستوردة، وإلغاء نظام الحصص والتراخيص وتحول السوق العراقية من سوق مسيطر عليها الى سوق مفتوحة، ودخول السوق العراقية أنواع كثيرة من السلع المستوردة وبأسعار رخيصة، إذ أصبحت السوق العراقية تعتمد على المنتجات الزراعية المستوردة الامر الذي أدى الى ارتفاع كبير في أسعار المحاصيل الزراعية نتيجة انخفاض المعروض من المحاصيل المنتجة محليا بسبب (سياسة الاغراق) التي أدت الى ترك الفلاح للزراعة لعدم قدرة محاصيله على منافسة السلع المستوردة، إذ أدت هذه السياسة الى انخفاض كبير في كمية الإنتاج الزراعي في العراق (ماهر، 2017: 23). وهناك العديد من الدول التي تمارس سياسة الإغراق تجاه العراق منها (إيران، تركيا، الأردن، سوريا) وأن من أهم اضرار الإغراق السلعي هو: (البياتي، 2018: 81)

- ❖ اضطرار المزارعين الى تخفيض اسعارهم، مما يعرضهم للخسارة.
- ❖ ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي.
- ❖ انخفاض عدد المزارعين المحليين.
- ❖ ضعف إمكانية المزارعين لتخزين منتجاتهم الزراعية.

الخامس عشر: انخفاض نسبة الدعم الحكومي: إن نسبة دعم المزارعين الى اجمالي الدعم انخفضت من (19%) الى (9%) سنة (2012) رغم أن القطاع الزراعي يحتاج الى دعم كبير من أجل زيادة مساهمتهِ في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يعني تعميق الاختلال في هيكل الدعم الحكومي، الامر الذي يتطلب تصحيح هيكل الدعم لصالح دعم المزارعين وخاصة دعم المخرجات ودعم فوائد القروض الصغيرة واعتماد أسلوب الإقراض الزراعي العيني (محمد، 2016: 221). إذ ان أثر الانفاق العام في قطاع الزراعة يكون ايجابيا على النمو الزراعي (Armas et al., 2012) كما موضح في الجدول (10).

الجدول (10): حجم الدعم الحكومي للمزارعين الى اجمالي الدعم للمدة (2007-2012)

السنوات	النسبة %
2007	0.19
2008	0.12

السنوات	النسبة %
2009	0.11
2010	0.09
2011	0.09
2012	0.09

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مركز المعلومات الجغرافية، (2011)، (GIS).

الجدول (11): تخصيصات دعم المزارعين في العراق للمدة (2005-2011)

السنوات	اجمالي التخصيص (مليار دينار)
2005	330
2006	300
2007	249
2008	349
2009	212
2010	510
2011	750

المصدر: وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، بغداد، ص120.

السادس عشر. عدم كفاية الإنتاج النباتي والحيواني المحلي (محمد، 2016: 216): ان معدلات نمو السكان بحسب ما جاء في بيانات وزارة التخطيط قد استقرت تقريباً عند حدود (3%) مما يفسر تزايد حجم السكان من (31.6) مليون نسمة سنة (2009) الى (34) مليون نسمة سنة (2012) وبزيادة قدرها (8.2%) مقارنة بسنة (2009)، وبحسب الاسقاطات السكانية من المتوقع زيادة عدد السكان، الى (38.9) لسنة (2017)، الامر الذي يواجه مسالة خطيرة تتجسد بانعدام الأمن الغذائي وبعدم تلبية متطلبات السكان من الغذاء، إذ رغم المساحات الكبيرة التي تزرع سنويا، إذ يلاحظ تدني إنتاجية الدونم لأغلب المحاصيل. وبالنظر لحاجة الفرد من المواد الغذائية الأساسية والإنتاج المحلي المتاح من المواد، فأنه باستثناء (مادة التمور) التي تزد عن الحاجة بنحو (36%) فأن معظم المنتجات تعاني من عجز واضح وكبير لتلبية المتطلبات الغذائية، مما يعكس الوضع الأمني للغذاء في العراق رغم ما يملكه من إمكانات زراعية كبيرة.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. احتلت مشكلة (الموارد المائية) في سلم الإشكالات التي تواجه هذا القطاع وقد تضافرت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية في تفاقم هذه المشكلة.
2. تعد مشكلة التصحر والملوحة وسوء الإدارة وضعف المستوى التكنولوجي من المشكلات الرئيسة التي تواجه أداء القطاع الزراعي.
3. بالرغم من زيادة حصيلة التخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي طيلة مدة الدراسة ألا انها لا تزال متواضعة قياسا بالتحديات التي تواجه هذا القطاع إذ لم تزيد هذه التخصيصات عن (1.7%) من اجمالي الموازنة العامة.

4. أسهم الانفتاح الاقتصادي بعد عام (2003) وانخفاض الأسعار الضريبية والكمركية الى تشجيع وزيادة دخول المنتجات الزراعية المستوردة واغراقها للأسواق العراقية مما أسهم في النهاية الى تدهور حجم الإنتاج المحلي.
5. ضعف الترابط القطاعي، خاصة بين القطاع الزراعي والصناعي وهو امر لابد ان يمنع أولوية في التخطيط الاستراتيجي لما لهُ دور في رسم خارطة طريق لنوعية المنتجات الزراعية واعتبارها كمدخلات للقطاع الصناعي ومنحها الأولوية في مجال الحماية من المنافسة الأجنبية والدعم الحكومي.

ثانياً. التوصيات:

1. وضع استراتيجية واضحة المعالم ومدروسة للنهوض بواقع القطاع الزراعي من خلال تشخيص مشكلاته التي أشرنا اليها في هذا البحث والمتمثلة في المشكلات الانفتاح الاقتصادي والموارد المائية والتصحر والضعف المالي والتكنولوجي والمنافسة الخارجية الى جانب وضع سقف زمني لمعالجة هذه المشكلات.
2. زيادة حصة القطاع الزراعي من التخصيصات الاستثمارية لكونهُ المكون المهم في الناتج المحلي الإجمالي والايرادات العامة.
3. معالجة وإعادة تأهيل المشروعات الإروائية من خلال اعتماد طرق الري الحديثة مثل (الري بالتنقيط).
4. وضع قانون التعريفة الكمركية موضع التطبيق العملي لما في ذلك أثر إيجابي في تقليل المنافسة غير المتكافئة بين السلع المحلية ونظائرها المستوردة وما سوف يؤدي هذا القانون من زيادة حجم الإيرادات العامة.
5. العناية بالسياسات الزراعية وتفعيلها ومنها سياسة التسويق عن طريق (التغليف والتعبئة) الحديثة لما تسهم عملية التسويق من دور بارز ومهم وإيجابي، إذ أن المساهمة في زيادة الإنتاج وتحسين نوعيتهُ، لكي يصبح المنتج العراقي مستوفياً لمتطلبات وشروط المنافسة الدولية، والاهتمام بوسائل التخزين الحديثة للمنتجات الزراعية والحيوانية التي تعد سريعة التلف.

المصادر

المصادر العربية

1. ابراهيم، إبراهيم حربي، (2014)، دور السياسة الزراعية في حل مشاكل القطاع الزراعي في العراق، معهد التكنولوجيا – بغداد، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (41).
2. البياتي، هدى مهدي علي، (2018)، ظاهرة الإغراق وتأثيرها على انتاج القطاع الزراعي في العراق، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء.
3. التقرير الاقتصادي الموحد لعام 2015:
4. حسين، عبدالرزاق حمد، هاشم، هدى رعد، (2020)، الازمات التي تواجه القطاع الزراعي في العراق، جامعة تكريت مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (16)، العدد (2).
5. حسين، مصعب عبدالعالي ثامر، (2017)، تنمية الاقتصاد العراقي بين تقلبات العوائد النفطية وتنويع مصادر الدخل للمدة (2003-2015)، رسالة ماجستير، جامعة القادسية.
6. الدبيسي، عبدالرزاق مجيد علي، (2009)، واقع القطاع الزراعي في العراق والتحديات التي تواجهه مستقبلاً، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (15)، العدد (53).

7. الراوي، احمد عمر، (2007)، مستقبل القطاع الزراعي العراقي في ضوء المتغيرات الجديدة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (13).
8. الراوي، احمد عمر، (2016)، الزراعة في العراق ومعوقات تحقيق التنمية المستدامة، http://baytalhikma.iq.
9. الراوي، منصور، (1991)، التكامل الاقتصادي نظرية وتطبيقية في التكامل الاقتصادي في العالم العربي، الجامعة، الطبعة الأولى، بغداد.
10. رسن، سالم عبدالحسن، (2011)، التنمية الزراعية المستدامة خيارنا الاستراتيجي، جامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (13)، العدد (2).
11. رومانو، دوناتو، (2003)، ترجمة: المركز الوطني للسياسات الزراعية، NAPC الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، دمشق.
12. الزبيدي، محمد ناجي محمد، البياتي، هدى مهدي علي، (2018)، القطاع الزراعي وتحقيق الامن الغذائي في العراق، جامعة كربلاء مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد (7)، العدد (27).
13. الشمري، رضا عبدالجبار، (2009)، التحديات التي تواجه الامن الغذائي العراقي، جامعة القادسية، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد (12)، العدد (4).
14. عبد الرضا، عبدالمطلب محمد، (2019)، أهم التحديات التي تواجه التنمية الوطنية في العراق، https:// annabaa.org/Arabic/development/18822.
15. العبود، عبدالأمير رحيمة، القطاع الزراعي في العراق واقعهِ ومشاكلهِ وآفاق التنمية، بحث منشور على الانترنيت، www.iraqic.com.
16. العجيلي، احمد محمد احمد، (2020)، تحليل اقتصادي لأثر السياسة السعرية والدعم الحكومي لمحصولي (القمح والشعير) في العراق للمدة (1993-2019)، رسالة ماجستير، جامعة تكريت.
17. العزي، إبراهيم علي محمد، (2009)، دراسة الآثار السلبية للتنمية الاقتصادية في البيئة إشارة خاصة الى العراق، رسالة ماجستير، جامعة تكريت.
18. علي، مزاحم ماهر، (2012)، الإنتاج الزراعي في العراقي بين الواقع والطموح، الجامعة المستنصرية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (38).
19. العناد، مجذاب بدر، السامرائي، هاشم علون، (1989)، مبادئ الاقتصاد والتخطيط الزراعي، المكتبة الوطنية، بغداد.
20. فرحان، حماد نواف، (2017)، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الامن الغذائي في العراق مرحلة الاحتلال الأمريكي والحكومات المتعاقبة، أبحاث اجتماعية.
21. كاظم، ثامر عبدالعالي، (2007)، دراسة في آفاق التنمية الزراعية في العراق، جامعة بابل، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية – المحور الاقتصادي، المجلد (9)، العدد (2).
22. لفته، فاطمة مصعب، (2018)، مشكلة التصحر وتداعياتها على القطاع الزراعي في العراق «رؤية استراتيجية»، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
23. ماهر، اسعد حمدي محمد، (2017)، التنمية الزراعية المستدامة في العراق الواقع والتحديات، جامعة التنمية البشرية، مجلة التنمية البشرية، المجلد (3)، العدد (4).
24. محمد، أسماء جاسم، (2016)، المشكلة الغذائية في العراق، المجلة العراقية لبحوث السوق وحماية المستهلك، جامعة بغداد، المجلد (8)، العدد (1).

25. مؤتمر البيئة والتنمية، الأمم المتحدة، (1992)، البرازيل، جانيرو، https://www.un.org/
26. نافع، فيصل عبدالفتاح، (2014)، مستقبل الزراعة في العراق ودورها في تعزيز الامن الغذائي الوطني، الجامعة المستنصرية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (46).
27. النجفي، سالم توفيق، (1999)، الاقتصاد الزراعي، كتاب منهجي، جامعة الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، العراق.
28. النجفي، سالم توفيق، القريشي، محمد صالح، (1988)، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار الكتب، الموصل.

التقارير والنشرات

1. جمهورية العراق وزارة المالية، قسم السياسات الاقتصادية، دراسة القطاع الزراعي في العراق أسباب التعثر ومبادرات الإصلاح، 2012م، 14.
2. جمهورية العراق، وزارة الزراعة، دائرة التخطيط والمتابعة، قسم الإحصاء الزراعي.
3. جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، تقارير غير منشورة لعام (2004).
4. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الأولوية في العراق، 2015م.
5. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Apcaem Policy Brief, (2007), Towards Sustainable Agriculture, challenenges and opportunities.
2. Armas, E. Blanco, C. Gomez Osorio, B. Moreno-Dodson, D. Endah Abriningrum, (2012), Agriculture Public Spending and Growth in Indonesia, The World Bank East Asia Region Poverty Reduction and Economic Management Unit February.
3. Jamal Saghir, (2014), Global challenges in agriculture and the world, food and Energy Security, Sustainable Development, Africa Region, Africa
4. Noori, S. and A. Al-Hiyali, (2019), an Economic Analysis of Determinants of Wheat Production Support in Iraq for the Period (1990-2016). Iraqi Journal of Agricultural Sciences. 50(4).